الآليات المستحدثة لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

وفق أجندة الامم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030.

New mechanisms to protect the environment within the framework of sustainable development According to the United Nations 2030 Agenda for Sustainable Development

لغواطي ياسمين[1*]

[1]كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة البليدة2 ، Docteur.yasmine@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2024/03/10 تاريخ القبول: 2024/07/13 تاريخ النشر: 2024/09/17

ملخص:

تضمنت الدراسة موضوع ميكانيزمات الحماية البيئية في الجزائر وفق اجندة الامم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030،خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج مفادها أن تضافر الجهود الدولية بخصوص حماية البيئة هو حتمية لا مفر منها تنبع من منطق استمرارية الحياة البشرية واستدامتها

Abstract: This study addressed the issue of the mechanisms of environmental protection mechanisms in Algeria in accordance with the United Nations Agenda for Sustainable Development to the horizon 2030, to a set of results stating that the international concertation in this filed is an unavoidable imperative arising from the continuity and sustainability of human life,

environmental and climate protection, sustainable development goals 2030.

.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

أفرزت الحركية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتسارعة التي عرفتها أنظمة الانتاج والاستهلاك والاستغلال والمنافسة الدولية والتطور التكنولوجي صورا للرفاه الذي عرفه العالم، وأخفت في طياتها المظلمة عبئا ثقيلا تكبدته الطبيعة، استنزف باطنها وغير وجهها، فاختفت سلاسلات وأصناف لكائنات حية ومعالم لم تخلدها الا الصور، وصار مستقبل الحياة البشرية على المحك، وانتشرت معالم التلوث في كل مكان فظهرت افات وأوبئة وأمراض لم تعرفها الطبيعة من قبل.

في هذا الخضم المتناقص للأحداث تعالت الأصوات منددة لوقف هذه السلوكات السلبية تجاه الطبيعة والاحتكام لمنطق العقلنة والرشاد، والالتفاف بشكل عاجل حول موضوع حماية الأرض والمناخ والعناية بالحياة البشرية مستقبلا، وقد تضافرت جهود المجتمع الدولي بكل مؤسساته في سبيل هذا المسعى، فعقدت سلاسل من المؤتمرات والقمم والاتفاقيات في هذا السياق، استقرت اخر معالمها في مجموعة من الأهداف التي رسمت صورة للعالم في افاق سنة 2030، تم الاتفاق دوليا بضرورة تكريسها بما يعرف بخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 أو باختصار أجنة 2030 للتنمية المستدامة، وقد تضمنت هذه الاخيرة عددا من الأهداف انصبت اهتماماتها حول حماية البيئة والمناخ، بالاضافة الى أهداف أخرى.

الجزائر باعتبارها قطعة لا تتجزأ من هذا العالم، حري بها أن تسارع الزمن من أجل السير قدما في هذا التوجه بكل ما اوتيت من قوة ووسائل، من أجل توفير محيط صحي لمواطنيها واثبات بصمتها الدولية كطرف فاعل يعنى بشؤون البيئة والمحافظة على مستقبل الحياة البشرية واستدامتها.

اشكالية الدراسة: ولكون الموضوع يكتسي أهمية بالغة، جرنا احساسنا البيئي الى طرح الاشكالية التالية:

ما هي مختلف الاليات التي قامت الجزائر بتوظيفها لتكريس الأهداف التي تعنى بحماية البيئة وفق أجندة الامم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030.

ومن أجل الخوض في تفاصيل هذا البحث قمنا بالاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم المؤتمرات التي أعتنت بالعمل الدولي في مجال حماية البيئة؟
- ما هي الاهداف التي تضمنتها أجندة 2030 للأمم المتحدة بعنوان حماية الأرض والمناخ؟
- هل تبنت الجزائر معيار البعد الايكولوجي في مختلف تشريعاتها وسياساتها التنموية؟

فرضيات الدراسة: وللخوض في تفاصيل الإشكالية والإجابة على الأسئلة الفرعية أنجزنا دراستنا بناءا على فرضيتين أساسيتين:

– الأولى مفادها أن غالبية الدول استجابت لمطالب هيئة الامم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وبالخصوص في مجال الحماية البيئية.

– الثانية أن الجزائر أدرجت مشاريع وتدابير ميدانية تعنى بحماية البيئة وتكريس مبدأ الاستدامة البيئة.

أهمية الدراسة: يستخلص هذا البحث أهميته من كونه موضوعا يعنى بمستقبل الكائنات الحية عامة والحياة البشرية بصفة خاصة، ويثمن مفاهيم العقلنة والرشاد في استخدام الموارد والتعايش مع الطبيعة والحفاظ عليها بما يحقق الرفاه والعيش الصحي والكريم للأفراد.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية بشكل أساسي إلى إبراز وتثمين الجهود الدولية والمحلية المبذولة في سبيل حماية البيئة والمناخ لاستمرار الحياة البشرية، ونبذ مختلف صور الهدر للموارد والسلوكات المسيئة للبيئة.

هيكل الدراسة: تم توزيع محتوى الدراسة على محورين أساسيين: تضمن المحور الأول أهم المساعي الدولية المكرسة لحماية البيئة، في حين خصص المحور الثاني للتعرف على جهود الجزائر لحماية البيئة وفق اجندة الامم المتحدة 2030.

المنهج المتبع: اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي لسرد وتفصيل مختلف المساعي الدولية في مجال حماية البيئة للإحاطة بالجوانب النظرية للدراسة، بالإضافة إلى اعتماد أسلوب التحليل في الجانب التطبيقي منها.

2. أهم المساعي الدولية المكرسة لحماية البيئة

. أهم المؤتمرات الدولية التي تعنى بحماية البيئة :

أ. مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة البشرية بستوكهولم 1972 خلال سنوات الستينات خصصت السويد برنامجا إنمائيا مستداما ضخما، من خلاله تبلورت فكرة الانشغال بالمحيط ومستقبل الأرض، والتي تكرست بانعقاد مؤتمر الارض بستوكهولم في الفترة الممتدة من 05 الى 16 جوان 1972، ويعد أول مؤتمر عالمي يجعل البيئة قضية رئيسية، اعتمد المشاركون من 113 دولة سلسلة من المبادئ للادارة السليمة للبيئة، بما في ذلك اعلان خطة عمل بستوكهولم من أجل التنمية البشرية والعديد من القرارات، حيث جعل اعلان ستوكهولم الذي تضمن 26 مبدءا القضايا البيئية في مقدمة الاهتمامات الدولية وكان بداية الحوار بين الدول الصناعية والنامية حول الصلة بين النمو الاقتصادي وتلوث الهواء والماء والمحيطات ورفاهية الناس في جميع أنحاء العالم (الامم المتحدة، مؤتمرات البيئة والتنمية المستدامة)، وزاد الوعي أكثر فأكثر بالنسبة للدول والحكومات بخصوص حماية الارض والتنمية المستدامة حيث أصبحتا حتميين لا مفر منها من أجل استمرار الحياة البشرية.

وتضمنت خطة العمل ثلاث فئات أساسية تمثلت في برنامج التقييم البيئي العالمي، أنشطة الادارة البيئية بالاضافة الى التدابير الدولية لدعم أنشطة التقييم والادارة المنفذة على المستويين المحلي والدولي، حيث قسمت هذه

الفئات الى 109 توصيات وكانت احدى نتائجها الرئيسية انشاء برنامج الامم المتحدة للبيئة (يونيب) التي تعنى بتحديد جدول الاعمال البيئي العالمي والتنفيذ المتسق للبعد البيئي للتنمية المستدامة داخل منظومة الامم المتحدة (United Nations).

ب. مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية المستدامة بريو ديجانيرو 1992: انعقد مؤتمر الامم المتحدة الذي يعنى بالبيئة والتنمية المستدامة (UNCED) والمعروف كذلك باسم (قمة الارض) في ريوديجانيرو بالبرايل في المدة من 03 الى 14 جوان 1992، جمع المؤتمر الذي عقد بمناسبة الذكرى العشرين للمؤتمر الاول المعني بالبيئة البشرية في ستوكهولم السويدية عام 1972، القادة السياسيين والدبلوماسيين والعلماء وممثلي وسائل الاعلام والمنظمات غير الحكومية من 179 دولة، من أجل البحث في مسألة تأثير أنشطة البشر الاجتماعية والاقتصادية على البيئة، وكان الهدف الرئيسي لقمة الارض في ريو هو رسم جدول أعمال واسع ومخطط جديد للعمل الدولي بخصوص قضايا البيئة والتنمية من شأنهما مساعدة التعاون الدولي وتوجيه سياسة التنمية في القرن الحادي والعشرين (الامم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية).

ختمت قمة الارض بأن مفهوم التنمية المستدامة هو هدف يمكن تحقيقه لجميع شعوب العالم على المستوى المحلي والوطني والاقليمي والدولي، كما أقرت بأن دمج الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق التوازن بينها لتلبية احتياجاتنا هو أمر حيوي لاستدامة الحياة البشرية على هذا الكوكب، ولا يتأتى ذلك الا بادراج تصورات جديدة عن طرق انتاجنا واستهلاكنا وعيشنا وعملنا، وطريقة اتخاذنا للقرارات (الامم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية).

ومن أهم الاتفاقيات والقرارات التي انبثقت عن قمة الارض مايلي (عرعار، دوبة، و نزار، 2020، الصفحات 524-525):

- اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) وتعتبر أكثر الاتفاقيات التي تم اعتمادها بعضوية شبه عالمية، حيث وقع عليها 197 طرفا؛
- اتفاقية التنوع البيولوجي، الاستخدام المستدام لمكوناته والتقاسم العادل للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتتضمن الاتفاقية سبع برامج عمل تتوافق مع بعض المناطق البيئية الكبرى على كوكب الارض وهي: التنوع البيولوجي الزراعي، التنوع البيولوجي للاراضي الجافة وشبه الرطبة، التنوع البيولوجي للغابات، التنوع البيولوجي للمياه الداخلية، التنوع البيولوجي الجزري، التنوع البيولوجي البحري والساحلي، التنوع البيولوجي الجبلي؛

- اعلان مبادئ ادارة الغابات، والتي تعبر عن مجموعة من المبادئ لدعم الادارة المستدامة للغابات في جميع انحاء العالم؛
- احداث لجنة التنمية المستدامة، والتي تشكل الى جانب اتفاقية التغيرات المناخية واتفاقية التنوع البيولوجي أهم النتائج العملية لمؤتمر ريو، فبمجرد الاعلان عنها ظهرت بوادر تعزيز الشراكة المتجددة بين الشمال والجنوب في قضايا التنمية المستدامة، وميلاد عهد جديد لمنظمة الامم المتحدة يهدف الى تعزيز الشفافية في السياسات الوطنية المهتمة بالتنمية المستدامة، وقد كلفت اللجنة بمتابعة جدول أعمال القرن الحادي والعشرين التي تعنى بالبيئة والتنمية (الشركاوي، 2015، الصفحات 102-103).

ج. بروتوكول كيوتو 1997: تم الإتفاق بشأن بروتوكول كيوتو في 11 ديسمبر 1997 ودخل حيز التنفيذ في 16 فيفري 2005، ويعبر أول وثيقة قانونية دولية عالجت التغيرات المناخية وسبل مكافحتها في اطار السعي الى تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة في مختلف أنحاء العالم، حيث اتفقت 159 دولة على اصدار بروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ لعام 1997، وتضمن هذا البروتوكول أهداف الزامية للبلدان الصناعية بتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة تتراوح مابين 08% و 10% من مستوى الانبعاثات المسجلة في عام 1990، وهذا خلال فترة الالتزام الممتدة من عام 2008 الى عام 2012 ، ونتج عن هذا الاجتماع التوقيع على بروتوكول كيوتو من قبل 39 بلد صناعي والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية (عبد الباقي، 2016، صفحة 335).

د. اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ: في ظل التوقيع المحدود على بروتوكول كيوتو 1997، تعاقبت القمم وحاولت تركيز انشغالها على ضرورة ادراج نص قانوني ملزم لجميع الدول ودون استثناء، وهو ما سعت اليه القمة 15 المنعقدة في كوبنهاغن الدنماركية سنة 2009 والتي علق عليها العالم امالا كبيرة بخصوص مستقبل الارض ، الا أن هذه الاخيرة لم تحقق الامال المرجوة وخلصت الى جملة من الوعود بايجاد مصادر للطاقة المتجددة والصديقة للبيئة والمساعي من أجل ضبط مستوى الارتفاع في درجة حرارة كوكب الارض في حدود 2°م كحد أقصى افاق سنة 2100 . تواصلت القمم على نفس الوتيرة من دون تجسيد أي تقدم حقيقي يذكر الى غاية القمة 21 المنعقدة بباريس الفرنسية في 12 ديسمبر 2015 ودخل مقرر مخرجاتها حيز التنفيذ في 04 نوفمبر 2016 وتبنته 192 دولة بالاضافة الى الاتحاد الاوروبي، والتي توجت بارساء مجموعة النصوص القانونية الملزمة، وتضمنت أهم محاوره الحفاظ على مستوى ارتفاع درجة حرارة كوكب الارض في حدود 1.5°م كحد أقصى، الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري والتخلص من الكربون.

وفق أجندة الامم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030

وفي الذكرى السنوية الثالثة لاعتماد اتفاق باريس الموافقة للقمة الرابعة والعشرون الخاصة بمؤتمر الأرض والمناخ المنعقدة ببولندا في ديسمبر 2018 تم اتخاذ جملة من التدابير الهادفة الى تفعيل اتفاق باريس، حيث تهدف هذه التدابير إلى توطيد التعاون الدولي لتنفيذ بنود اتفاق باريس اعتبارا من عام 2020، من خلال إدراج أحكام مالية ابتداء من عام 2025 لمتابعة الهدف المالي الحالي الأولي المتمثل في حشد 100 بليون دولار سنويا اعتبارا من عام 2020 وتوجيهه لدعم البلدان النامية لمواجهة اثار التغيرات المناخية (اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالأرض والمناخ 2016، ف53) (ولدلغواطي، أثر تبني البعد الايكولوجي على مستقبل الاسطول البحري العالمي ، 2023، صفحة 536)

بالرغم من الاهداف التي اعتبرها العديد من المشاركين أنها أهداف مبالغ فيها وغذتها الرعاية الاعلامية أكثر، الا أن اتفاق باريس يعتبر بمثابة التحول الحقيق في مسار السعي الى الحفاظ على البيئة ومستقبل الحياة البشرية مقارنة بما سبقه من قمم أخرى

2.2 حماية البينة وفق اجندة الامم المتحدة للتنمية المستدامة 2030:

في مقر الامم المتحدة بنيويورك سنة 2015 اجتمع اكثر من 150 من قادة العالم للموافقة رسميا وبالاجماع على جدول أعمال جديد طموح لخطة التنمية المستدامة 2030 بأهدافها 17 وغاياتها الـ 169 ومؤشراتها الـ 231 الفريدة، وتهدف هذه الخطة الى تحديد السياسات العالمية والوطنية المعنية بالتنمية، كما تشكل اطارا عاما يوجه العمل الانمائي العالمي والوطني، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة، المناخ وتدهور البيئة، السلام وفضلا عن ترابط الاهداف والتاكد من عدم تخلف أحد عن الركب، فمن المهم تحقيق كل الاهداف بحلول عام 2030.

أما فيما يتعلق بمسار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فقد ارتبط بضرورة تحقيق 17 هدفا متكاملا فيما بينها، أين يتم تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، والجدول الموالي يلخص أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

جدول رقم(01): أهداف التنمية المستدامة لعام 2030

1. القضاء على الفقر بجميع اشكاله	9. الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية

2. القضاء التام على الجوع	10. الحد من أوجه عدم المساواة
3. توفير الصحة والرفاه	11. انشاء مدن ومجمعات محلية مستدامة
4. توفير التعليم الجيد	12. الاستهلاك والانتاج المسؤولات
5. تحقيق المساواة بين الجنسين	13. تفعيل العمل المناخي
6. توفير المياه النظيفة والنظافة الصحية	14. الحفاظ على الحياة تحت الماء
7. توفير الطاقة النظيفة وباسعار معقولة	15. الحفاظ على الحياة في البر
8. العمل اللائق ونمو الاقتصاد	16. تحقيق السلام والعدل والمؤسسات القوية
17. عقد الشراكات لتحقيق الاهداف	

المصدر: الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة2030، متوفر على الموقع:
https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/،
تاريخ الاطلاع: 27-01-203.

تغطي أهداف التنمية المستدامة مجموعة واسعة من قضايا التنمية بأبعادها الثلاث الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وفي هذا الصدد سوف نتعرف على أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالحماية البيئية، حيث تبنت الاجندة 05 أهداف رئيسية نذكرها فيمايلي:

- **توفير المياه النظيفة والنظافة الصحية " الهدف السادس من الاجندة"**: يعبر هذا الهدف عن الادارة المتكاملة للموارد المائية، حتى توفر أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بشكل منصف لا يؤثر على استدامة النظم الايكولوجية الحيوية (لخذاري و بلحسين، أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالكوكب – دراسة على ضوء برنامج الامم المتحدة الانمائي 2030 والتقرير السنوي لأهداف التنمية المستدامة لسنة 2020، 2022)، ومن مقاصد هذا الهدف ما يلي (الامم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة(الهدف السادس)):
  - ❖ حصول الجميع وبشكل منصف على مياه الشرب المأمونة وميسورة التكلفة بحلول عام 2030؛
  - ❖ تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف القاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسربها الى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة الى النصف بحلول عام 2030؛

- ❖ زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات وضمان استخراج المياه العذبة وامداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه/ والحد بدرجة كبيرة من عدد الاشخاص الذين يعانون من العطش وندرة المياه، بحلول عام 2030؛
- ❖ حماية وترميم النظم الايكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والاراضي الرطبة والانهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام 2030؛
- ❖ تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الانشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه وازالة ملوحتها وكفاءة استخدامها، بحلول عام 2030؛
- ❖ دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين ادارة المياه والصرف الصحي.

- **توفير طاقة نظيفة وبأسعار معقولة "الهدف السابع "**: يتولى الهدف السابع ضمان حصول الجميع وبتكلفة مسيورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، ويقتضي تحقيق هذا الهدف توسعا هائلا في استخدام الطاقة المتجددة وتوفير الطاقة وترشيدها بحلول عام 2030 (لخذاري و بلحسين، دور حوكمة الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة على ضوء برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030–، 2022، صفحة 206)، ومن المقاصد التي يرمي اليها هذا الهدف ما يلي (الامم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة (الهدف السابع)):
  - ❖ ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030؛
  - ❖ تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة كمصدر من مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030؛
  - ❖ مضاعفة العمل العالمي لتحسين كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030؛
  - ❖ تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول الى بحوث وتكنولوجيات الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيات الوقود الاحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيات الطاقة النظيفة، بحلول عام 2030؛
  - ❖ توسيع نطاق البنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والجزر الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية وفقا لبرامج الدعم الخاصة، بحلول عام 2030.

- **تفعيل العمل المناخي "الهدف الثالث عشر"**: يؤثر تغير المناخ على كل الدول في العالم، فيعطل الاقتصاديات الوطنية ويؤثر على الحياة، ويغير أنماط الطقس، وترتفع مستويات سطح البحر، وتصبح الاحداث الجوية أكثر حدة، ولتوفير متطلبات سبل العيش يجب اتخاذ اجراءات عاجلة لمواجهة الطوارئ المناخية، وهو ما تم التعبير عنه في اتفاق باريس 2015 الذي عزز الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ واعتبره الخطوة الاولى التي تمهد لتجسيد باقي أهداف التنمية المستدامة الاخرى، ومن المقاصد التي يرمي اليها هذا الهدف ما يلي (الامم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة (الهدف الثالث عشر)):
  - ❖ تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك المخاطر؛
  - ❖ ادماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والمخططات الوطنية لكل دولة؛
  - ❖ تعزيز التعليم واحياء الوعي والتركيز على القدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه والحد من اثره والتحسيس بمخاطره؛
  - ❖ تنفيذ ما تعهدت به الاطراف من البلدان المتقدمة من التزامات في اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ 100 بليون دولار سنويا اعتبارا من عام 2020 لفائدة الصندوق الاخضر للمناخ من أجل تلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق اجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ وتفعيل دور هذا الصندوق في أقرب وقت ممكن وتزويده برأس المال اللازم؛
  - ❖ تعزيز اليات تحسين كفاءة التخطيط والادارة الفعالة المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نموا والجزر الصغيرة النامية.
- **الحفاظ على الحياة تحت الماء "الهدف الرابع عشر "**: تمثل ادارة المحيطات كمورد عالمي جوهري سمة أساسية من سمات مستقبل مستدام، فالمحيطات تغطي أكثر من ثلثي سطح الارض وتوفر الغذاء وسبل العيش لملايين البشر، وتعمل كمنظم مناخي بالاضافة الى امتصاصه لحرارة الغلاف الجوي (لخذاري و بلحسين، أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالكوكب – دراسة على ضوء برنامج الامم المتحدة الانمائي 2030 والتقرير السنوي لأهداف التنمية المستدامة لسنة 2020، 2022، صفحة 61)، فالتنوع البيولوجي البحري أمر بالغ الاهمية للصحة البشرية وصحة كوكبنا، لذا يتعين ادارة المناطق البحرية المحمية بشكل فعال وتزويدها بالموارد الكافية ووضع اللوائح اللازمة للحد من الصيد الجائر والتلوث البحري وتحمض المحيطات، ومن مقاصد هذا الهدف ما يلي (الامم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة (الهدف الرابع عشر)):

- ❖ منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، لا سيما من الانشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري وتلوث المغذيات ، بحلول عام 2030؛
- ❖ إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام 2020؛
- ❖ تقليل نسبة العناصر والجزيئات المسببة لتحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثار هذه المعظلة، وتعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات؛
- ❖ تنظيم الصيد على نحو فعال، والتصدي للصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، والوصول الى أقصى غلة مستدامة بحلول عام 2020؛
- ❖ حظر كل أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات صيد الأسماك، أو الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، بحلول عام 2020؛
- ❖ المساهمة في زيادة الفوائد الاقتصادية للجزر الصغيرة النامية والبلدان الاقل نموا ومرافقتها في برامج استخدامها المستدام للموارد البحرية من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام 2030؛

- **الحفاظ على الحياة في البر "الهدف الخامس عشر "**: يقوم هذا الهدف على حماية واستعادة تعزيز الاستخدام المستدام للنظم الايكولوجية الارضية، وادارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووفق تدهور الاراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي (لخذاري و بلحسين، أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالكوكب – دراسة على ضوء برنامج الامم المتحدة الانمائي 2030 والتقرير السنوي لأهداف التنمية المستدامة لسنة 2020، 2022، صفحة 64)، ومن مقاصد هذا الهدف ما يلي (الامم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة (الهدف الخامس عشر)):

- ❖ ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقا للالتزامات المتضمنة في الاتفاقات الدولية، بحلول عام 2020؛

- ❖ تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع وإعادة زرع الغابات والتشجير على الصعيد العالمي، بحلول عام 2020؛
- ❖ مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بفعل التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالمٍ خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام 2030؛
- ❖ ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية وتنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، بحلول عام 2030؛
- ❖ اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار فيها، والتصدي لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة، على مستويي العرض والطلب على السواء؛
- ❖ إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات، بحلول عام 2020.

3جهود الجزائر لحماية البيئة وتجسيد اهداف اجندة الامم المتحدة 2030.

1.3 قامت الجزائر بمجموعة من الجهود في شكل مشاريع قوانين وسياسات ومشاريع انمائية مختلفة لتجسيد أهداف التنمية المستدامة التي تعنى بحماية البيئة وتمثلت هذه السياسات في المحاور التالية:

1. أهم السياسات المنتهجة في الجزائر لتكريس الحماية البيئية:

أ. سياسة الأمن المائي، وذلك من أجل تكريس الهدف السادس: من أجل تحقيق أهداف أجندة الامم المتحدة بخصوص توفير المياه النظيفة وقنوات الصرف الصحي قامت الحكومة في برنامجها بما يلي:

– بناء 81 سد بطاقة تخزينية قدرها 7489 مليون متر مكعب ، منها 75 سد قيد الاستغلال؛

– تسليم 11 بئرا ذات تدفق 71000م^3 في اليوم، من أصل 760 بئر التي تضمنها البرنامج الوطني الاستعجالي لسنة 2021 عبر 17 ولاية متضررة من انخفاض احتياطات السدود، وتتوفر الحظيرة المخصصة للتزويد بمياه الشرب من 27187 بئرا قيد الاستغلال؛

– استلام محطات اضافية لتحلية مياه البحر، رفعت الانتاج الحالي من المياه المحلاة الى حدود 1.7 مليون متر مكعب في اليوم؛

– بخصوص تطوير قدرات تدوير مياه الصرف الصحي بهدف دعم الموارد المائية وحماية البيئة الطبيعية (الاودية، السدود وطبقات المياه الجوفية) والحفاظ على الصحة العمومية، فقد سمحت هذه العملية بتحقيق وفرات في المياه الموجهة للقطاع الفلاحي والصناعي، وأشرف على تمويلها الصندوق الوطني للمياه بتكلفة اجمالية بلغت 1658 مليار دينار؛

– توسيع المساحات المتبقية بمنح رخص حفر المناقب والآبار، حيث شهدت تسليم أكثر من 21000 رخصة خلال سنة 2021 و14000 رخصة خلال السداسي الأول من سنة 2022 ليبلغ حجم التدفق حدود 1.9 مليار متر مكعب في السنة.

ب. سياسة الأمن الطاقوي لتكريس الهدف السابع: بشأن توفير الطاقات المتجددة برمجت الجزائر إنتاج ما قيمته 15000 ميغاواط كهرباء في آفاق 2035 انطلاقا من مصادر نظيفة، ومن أجل تحقيق ذلك قامت بالعمليات التالية (الوزارة الاولى، 2022، الصفحات 24-25):

– استكشاف الأراضي وتخصيص منشات كهربائية حيث تم وضع 2000 هكتار تحت التصرف عبر 05 ولايات لتجسيد هذا البرنامج؛

– إعداد مشروع مرسوم تنفيذي يحدد إجراءات المناقصات لإنتاج الطاقات المتجددة أو المشتركة وإدماجها ضمن النظام الوطني للتموين بالطاقة الكهربائية؛

– فتح المجال للمستثمرين من أجل انجاز 1000 ميغاواط من الطاقة الكهروضوئية والتشجيع على إنتاج الطاقات المتجددة الموجهة للاستعمالات المشتقة (خارج الشبكة)؛

– إطلاق برنامج على مستوى مواقع سوناطراك بالجنوب لاستبدال إنتاج الكهرباء من مصادر تقليدية (ديزل وروبوتات الغاز) وإنتاجه من مصادر متجددة (الطاقة الكهروضوئية)، المشروع قيد الانجاز وبطاقة انتاجية 1300 ميغاواط؛

– تحويل 41200 مركبة من أصل 50000مركبة إلى وقود غاز البترول المميع (GPL) كعملية أولى، وإطلاق عملية ثانية في شهر جويلية 2022 من أجل تحويل 100000 سيارة أخرى، حيث تم اقتناء 573 مختص في التركيب على المستوى الوطني وقدرت تكلفة العمليتين بـ 4.5 مليار دينار.

– تحسين الفعالية الطاقوية في القطاع الصناعي الذي يستعمل 10.4 مليون طن مكافئ تغطي 21.7% من الاستهلاك الطاقوي النهائي، وتشجيع اللجوء إلى الطاقات المتجددة في هذا القطاع لتوليد الطاقة من خلال إنشاء 21 مشروعا استثماريا بلغت نسبة الانجاز فيها 42%.

ج. سياسة الجباية الايكولوجية للحد من تلوث البيئي وتكرسا للهدف الثالث عشر: يمكن تعريف الجباية الايكولوجية على أنها: " كل ضريبة تفرض بمعدل يضمن التخفيض المعتبر لاستعمال أو استهلاك المنتجات المضرة بالبيئة، أو لإعادة توجيه طرق الإنتاج والاستهلاك نحو منتجات أكثر موائمة لضرورة الحفاظ على البيئة وحسن استغلال الموارد الطبيعية" (حمدي شريف و مخفي، 2022)، وقد عمدت الجزائر كغيرها من الدول الى سن مجموعة من النصوص القانونية التي تعنى بحماية البيئة وركزت على إدراج عدد من الضرائب والرسوم الايكولوجية ضمن منظومتها الجبائية، حيث شملت هذه الضرائب مختلف الأنشطة التي تلحق أضرارا بالبيئة سواء تعلق الأمر بالمجال الجوي، البري أو البحري، وقد جاء استحداث هذه الرسوم بموجب أحكام قوانين المالية المتعاقبة وعلى مراحل، وهذا وفقا لمطالب القانون الدولي والنداءات المتكررة لهيئة الأمم المتحدة الهادفة الى حماية البيئة والمناخ.

وقد تضمن هيكل الجباية الايكولوجية في الجزائر الرسوم التالية:

جدول رقم (02): هيكل الضرائب الايكولوجية المعتمدة في الجزائر

الرسم على الأنشطة الملوثة و/أو الخطيرة على البيئة	أول إجراء جبائي يعنى بحماية البيئة في الجزائر تم سنه بموجب المادة 117 من القانون 91-25 المتضمن قانون المالية لسنة 1992، ويطبق على المنشات المصنفة ضمن النشاطات الخطيرة أو الملوثة للبيئة
الرسوم على الانبعاثات الجوية الملوثة	و قد شملت، الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي، و الرسم على الوقود.
الرسوم الخاصة على النفايات السائلة الصناعية	وتضم كلا من، الرسم التكميلي على المياه المستعملة، و الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم.
الرسوم الخاصة على النفايات الصلبة	ضمت أساسا، الرسم الخاص برفع القمامات المنزلية، الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطيرة، بالاضافة الى الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج، و الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة و/أو المصنوعة محليا، الرسم على الأكياس البلاستيكية.
رسوم أخرى	ضمت كل من الرسم على المنتجات البترولية، أتاوى الحفاظ على كمية

	الموارد المائية، و أتاوى المحافظة على جودة المياه.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: وثائق داخلية لوزارة المالية.

وقد أرفق سن هذه القوانين مجموعة من الاجراءات الميدانية تمثلت في انشاء صناديق خاصة تعنى بالبيئة على غرار الصندوق الوطني للبيئة والساحل، الصندوق الوطني للمياه، الصندوق الوطني للبيئة وازالة التلوث... الى غير ذلك، حيث تستقبل هذه الصناديق نسبة من عوائد الجباية الايكولوجية تستعملها في تجسيد المشاريع الانمائية المختلفة والاقتناءات الضرورية للتكنولوجيا اللتان تدعمان مسار حماية البيئة والتصدي للتلوث (ولدلغواطي و مكيداش، الجباية الايكولوجية كآلية اقتصادية لتجسيد الحوكمة البيئية في الجزائر، 2023)

ومع تشديد اللهجة الدولية بخصوص حماية البيئة في أعقاب تبني النصوص الملزمة التي أقرها مؤتمر باريس لعام 2015 وأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، أدرج رسوما جديدة وأحدث بعض التعديلات في معدلات الرسم والتشديد في إجراءات تحصيل الجباية الايكولوجية، وهذا ما جعل من العائدات الايكولوجية تعرف بعض التطور وفق ما يظهره الشكل الأتي:

شكل رقم (01): تطور إجمالي الإيرادات الايكولوجية

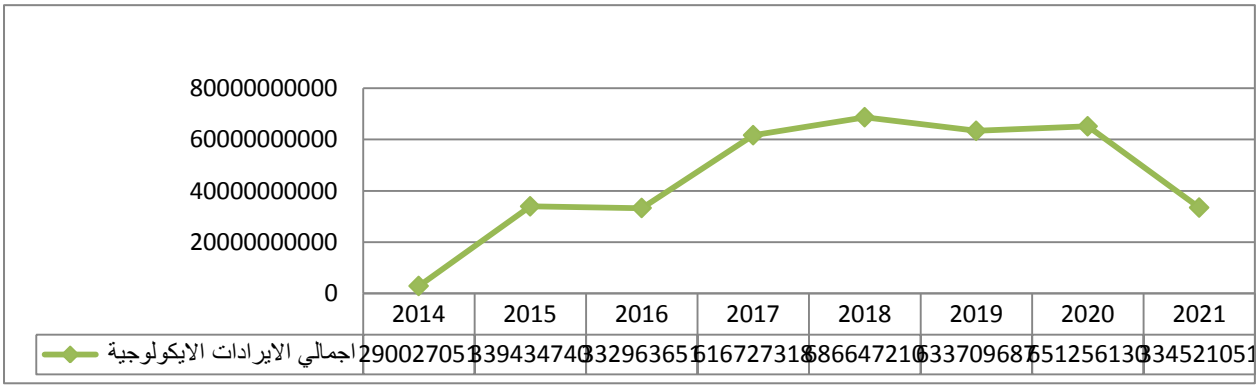

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الوثائق الداخلية لوزارة المالية خلال الفترة 2014-2021.

من خلال الشكل رقم (01) المتضمن اجمالي الايرادات الايكولوجية في الجزائر خلال الفترة 2014-2021 نلاحظ أن مستوى العائدات الايكولوجية انتقل من 29002705 ألف دج في سنة 2014 الى 68664721 الف دج سنة 2018، ليعرف بعض التراجع خلال سنوات 2019،2020 و2021 وهذا نتيجة للظروف التي فرضتها جائحة كورونا.

د. سياسة التنوع البيولوجي وحماية النظم الايكولوجية لتكريس الهدف الخامس عشر: من أجل تحقيق أهداف أجندة الامم المتحدة بخصوص الحياة في البر قامت الحكومة في برنامجها بما يلي: (الوزارة الاولى، 2022، صفحة 29):

– حماية الموارد البيولوجية الوطنية والحفاظ عليها من خلال استحداث بنك للبذور النباتية الذي يشكل وعاء للثروة الوطنية من البذور التي تعزز الأمن الغذائي للأجيال الصاعدة؛

– تنمية زراعة الأشجار المثمرة الجبلية حيث أقرت الحكومة عملية واسعة النطاق لغرس 22000 هكتار في اطار حملة 2021-2023؛

– حماية الانظمة البيئية الغابية وترميمها وتثمينها، من خلال التسيير المستدام للغابات واعادة تأهيلها، والاهتمام بانجاز دراسة الجرد الغابي الوطني التي انطلقت شهر أوت 2021 وتمتد على فترة 04 سنوات وتغطي 38 ولاية في شمال البلاد و20 ولاية في الجنوب؛

– تفعيل المخطط الوطني لإعادة التشجير، ببرمجة هدف إعادة تشجير 1245900 هكتار، جسد منها 854793 هكتار بالاضافة الى إعادة بعث مشروع السد الأخضر وتوسيعه وتأهيله في أفاق 2030 برفع مساحته من 3.7 مليون هكتار الى 4.5 مليون هكتار على امتداد 13 ولاية و 183 بلدية.

2. نظر تقييمية لتجسيد الحماية البيئة وفق أهداف أجندة 2030:

تشكل اهداف التنمية المستدامة الـ 17 مخططا طموحا يهدف الى توفير بيئة لمواجهة التحديات العالمية للتنمية التي تواجه المجتمع الدولي، وعلى ضوء هذه التحديات وبهدف دعم البلدان لتحقيق هذه الاهداف، قامت شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للامم المتحدة (SDSN) ومؤسسة Bertelsmann Stiftung بتطوير لوحات متابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والتي توفر رؤية مفصلة للتقدم الذي أحرزته البلدان (World Government summit، 2022، صفحة 16)، ولمعرفة التقدم الذي أحرزته الجزائر في درجة مؤشر التنمية المستدامة فقد قدرت بـ 67 من أصل 100 درجة، وعلى المستوى الاقليمي فقد بلغت الدرجة 58.2، وبلغ التصنيف في تحقيق اهداف التنمية المستدامة عربيا الرتبة الرابعة من 21 دولة عربيا (World Government summit، 2022، صفحة 46). ومن جانب حماية البيئة سوف نتعرف على تقييم الجزائر من خلال لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة وذلك خلال سنة 2022.

شكل رقم (02): لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة التي تعنى بحماية البيئة في الجزائر في سنة 2022

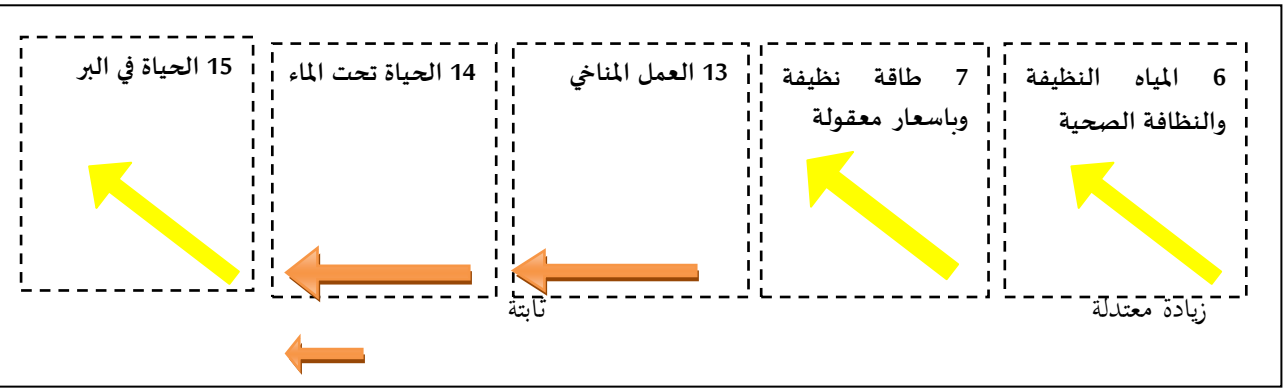

المصدر: World Government summit ، تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية لعام 2022، ص 46.

من خلال الشكل رقم (02) نلاحظ أن المؤسسات الدولية التي تعنى بمتابعة تجسيد الاهداف التي تضمنتها أجندة الامم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 أقرت بأن الجزائر حققت بعضا من التقدم في تجسيد برامج وسياسات انمائية عملية في مجال الأهداف التي تعنى بحماية البيئة حيث عرفت الاهداف المتعلقة بالمياة النظيفة والنظافة الصحية والطاقة وحماية النظم الايكولوجية البرية مستويات مقبولة لسنة 2022 مقارنة بالسنوات التي سبقتها، في حين مستوى التقدم بالنسبة للهدف الذي يعنى بالعمل المناخي والحياة تحت الماء فقد عرف ثباتا وينتظر من الجزائر بذل المزيد من الجهود في سبيل تجسيد أهداف الحماية البيئية.

4. خاتمة:

في ختام الورقة البحثية وقفنا فعلا على حجم العمل الدؤوب والضغط المتواصل الذي قامت به مختلف الأجهزة الفاعلة في المجتمع الدولي من منظمات حكومية وغير حكومية ومؤسسات وجمعيات وأفراد تؤمن بالثقافة البيئة

وتقدس الحياة البشرية حاضرا ومستقبلا وتعنى بالطبيعة واستدامتها، وقد تجلت ثمار هذه الجهود في برامج ونصوص دولية ملزمة، تضمنت خطة الامم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، خمسة مبادئ منها تصب في دائرة حماية البيئة، وتمحورت حول مواضيع الطاقة النظيفة والمياه، والعمل المناخي والحياة في البر والحياة تحت الماء، والتي سارعت الجائر على غرار مختلف دول العالم الى تكريسها ضمن برامجها وسياساتها التنموية ومنومتها القانونية.

نتائج اختبار الفرضيات:

بخصوص الفرضية الأولى والتي مفادها أن غالبية الدول استجابت لمطالب هيئة الامم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وبالخصوص في مجال الحماية البيئية، فان هذه الفرضية محققة بالنظر الى الاهداف الـ 17 التي جاءت في الاجندة والتي تمس كل جوانب حياة الكائنات الحية بصفة عامة والحياة البشرية بصفة خاصة.

أما الفرضية الثانية والتي بنيت على أساس أن الجزائر أدرجت مشاريع وتدابير ميدانية تعنى بحماية البيئة وتكريس مبد الاستدامة البيئة، فان هذه الفرضية هي الاخرى محققة وقد حمل بيان السياسة العامة لسنة 2022 جملة من المشاريع والتدابير التي تعنى بتجسيد الأهداف الخاصة بحماية البيئة وفق أجندة الامم المتحدة.

نتائج الدراسة: خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجز أهمها في النقاط التالية:

- ✓ المقاربة الجزائرية بخصوص حماية البيئة تركزت بصورة خاصة في استعمال الجباية الايكولوجية كالية اقتصادية لحماية البيئة والحد من التلوث؛
- ✓ الجزائر حققت بعض التقدم في مجال حماية البيئة تجلت بوادره في شكل مشاريع قانونية وبرامج انمائية منها ما جسد ومنها ما هو في طور الانجاز؛
- ✓ الجزائر تدعم مسار التنوع البيولوجي من خلال مشاريع تعنى بالغطاء النباتي والحفاظ على الثروة الغابية وتجديدها وفي مقدمتها اعادة بعث مشروع السد الاخضر وتوسعته؛
- ✓ عنصر الماء وسبل الحصول عليه يشكلان أهم الاهتمامات والتحديات التي تسعى الجزائر لضبطها لتحقيق الامن المائي، الذي يعتبر ضرورة أولية لمتطلبات العناية البيئية، خاصة في ظل أزمة الجفاف ونقص التساقطات المطرية.

الاقتراحات: أما بخصوص المقترحات التي يمكن اضفاؤها لهذا الموضوع، فان المتابع لشأن الاقتصادي يدرك جيدا أن الانجازات والمشاريع الاستثمارية الكبرى التي تقوم بها الدولة تخضع لقانون الصفقات العمومية، وهذا الاخير يركز في تقييمه للعروض على عنصرين أساسيين هما العرض المالي ولعرض التقني للمشروع، ومن ثم فان ادراج مقترح العرض البيئي في تقييم المشروع بناءا على معطيات الصداقة البيئية سيكون له أثر كبير في تحسين سلوك المقاولين مع موضوع الحماية البيئية.

يضاف الى هذا أيضا مقترح ادراج جدول ضمن ملاحق الميزانية العامة للدولة تحت مسمى " النفقات الخضراء " يرصد مختلف النفقات والاعانات التي يمكن أن ترصدها الدولة لتجسيد المشاريع الخضراء والتحفيز على انشائها وتوجيه الاستثمار اليها.

.

5. قائمة المراجع:

تدوين المراجع يكون في آخر كل صفحة وذلك بذكر (صاحب المرجع، السنة، الصفحة) في قلب النص بصفة آلية، على أن يُدون المرجع كاملا في قائمة المراجع كالآتي:

المؤلفات: الاسم الأخير، ثم الاسم الأول للمؤلف(ة)، (سنة النشر)، عنوان الكتاب، الناشر، بلد النشر.

الأطروحات: الاسم الأخير، ثم الاسم الأول للباحث(ة)، (سنة النشر)، عنوان الأطروحة، القسم، الكلية، الجامعة، البلد.

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية،
https://www.un.org/ar/conferences/environment/stockholm1972
World Government summit. (2022). تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية لعام 2022.
الامم المتحدة. (بلا تاريخ). أهداف التنمية المستدامة (الهدف الثالث عشر). تاريخ الاسترداد 29 01, 2023، من الامم المتحدة :
/https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/climate-change
الامم المتحدة. (بلا تاريخ). أهداف التنمية المستدامة (الهدف الخامس عشر). تاريخ الاسترداد 01 02, 2023، من الامم المتحدة :
/https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/biodiversity
الامم المتحدة. (بلا تاريخ). أهداف التنمية المستدامة (الهدف الرابع عشر). تاريخ الاسترداد 29 01, 2023، من الامم المتحدة : /https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/oceans

الامم المتحدة. (بلا تاريخ). أهداف التنمية المستدامة (الهدف السابع). تاريخ الاسترداد 28 01, 2023، من الامم المتحدة: https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/energy/

الامم المتحدة. (بلا تاريخ). أهداف التنمية المستدامة(الهدف السادس). تاريخ الاسترداد 28 01, 2023، من الامم المتحدة: https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/water-and-sanitation/

الامم المتحدة. (بلا تاريخ). مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. تاريخ الاسترداد 27 01, 2023، من الامم المتحدة : https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio1992

الامم المتحدة. (بلا تاريخ). مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. تاريخ الاسترداد 27 01, 2023، من الامم المتحدة : https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio1992

الامم المتحدة. (بلا تاريخ). مؤتمرات البيئة والتنمية المستدامة. تاريخ الاسترداد 26 01, 2023، من الامم المتحدة: https://www.un.org/ar/conferences/environment

الاونكيتاد. (2019). استعراض النقل البحري . تم الاسترداد من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية: https://unctad.org/system/files/official-document/rmt2019_ar.pdf

الجيلالي حمدي شريف، و امين مخفي. (2022). دراسة واقع الجباية البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة .

الوزارة الاولى. (2022). بيان السياسة العامة. الجزائر: الوزارة الاولى.

أنس عرعار، سعاد دوبة، و يمينة نزار. (2020). الاهتمام الدولي بالمنظمات غير الحكومية والبيئة من مؤتمر استكهولم 1972 إلى مؤتمر باريس 2015. مجلة الباحث في العلوم الانسانية ، الصفحات 532-521.

اونكيتاد. مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية. جنيف.

دور حوكمة الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة على ضوء برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030-. (بلا تاريخ).

سعيدة ولدلغواطي. (2023). أثر تبني البعد الايكولوجي على مستقبل الاسطول البحري العالمي . مجلة الاقتصاد الجديد ، الصفحات 528-545.